موجة الشراء دفعت المؤشرات الثلاثة إلى الارتفاع

«بيان»: بورصة الكويت حققت مكاسب وواصلت أداءها الإيجابي

■ المؤشر السعري سجل مستويات لم يبلغها منذ أكثر من ثلاث سنوات

■ نتائج الربع الأول من العام الحالي عزّزت الثقة بالسوق

■ قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي يعمل على تحسين الوضع الاقتصادي

■ عوامل إيجابية كثيرة أدت إلى حدوث حالة من التفاؤل بين أوساط المتداولين

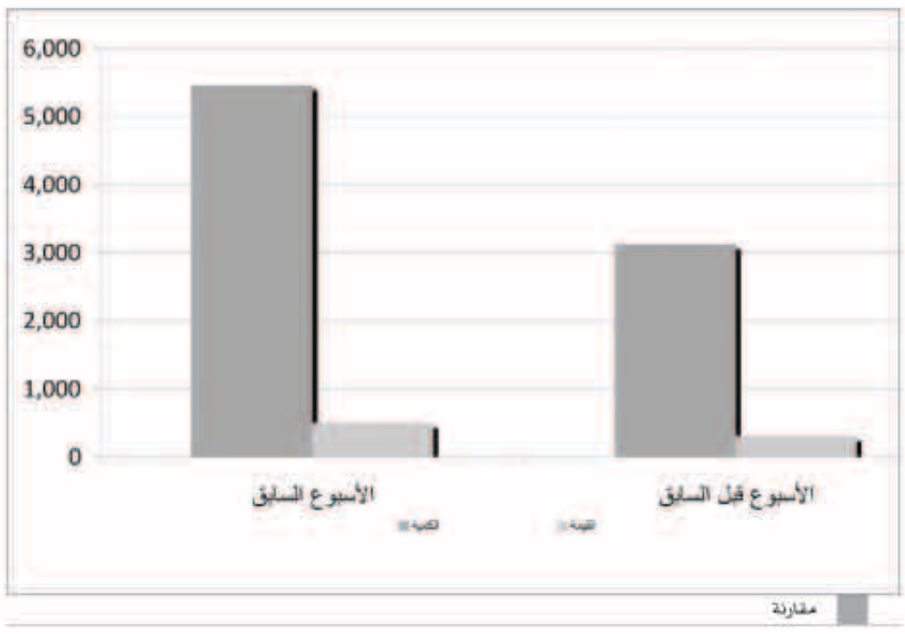

مقارنة

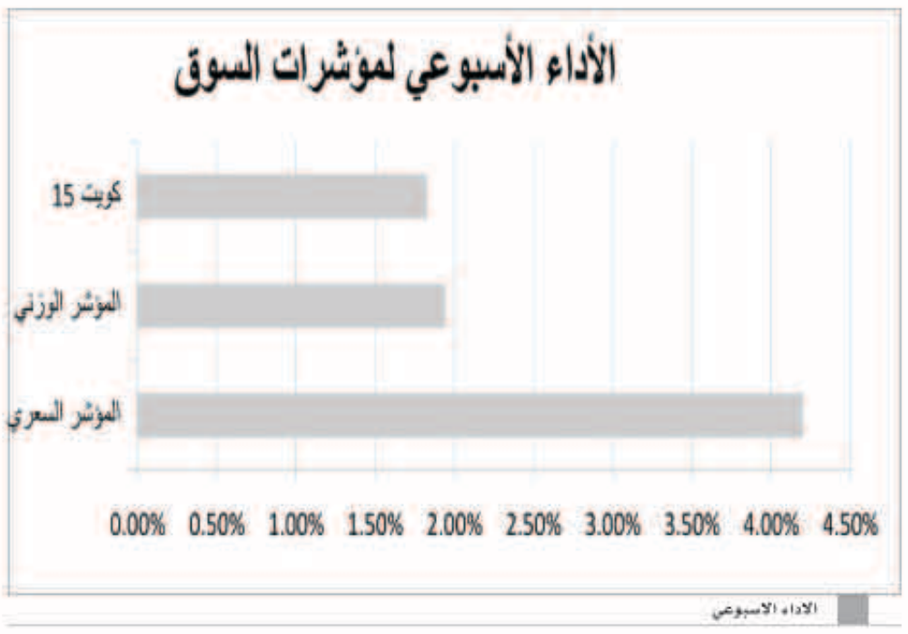

الاداء الاسبوعي

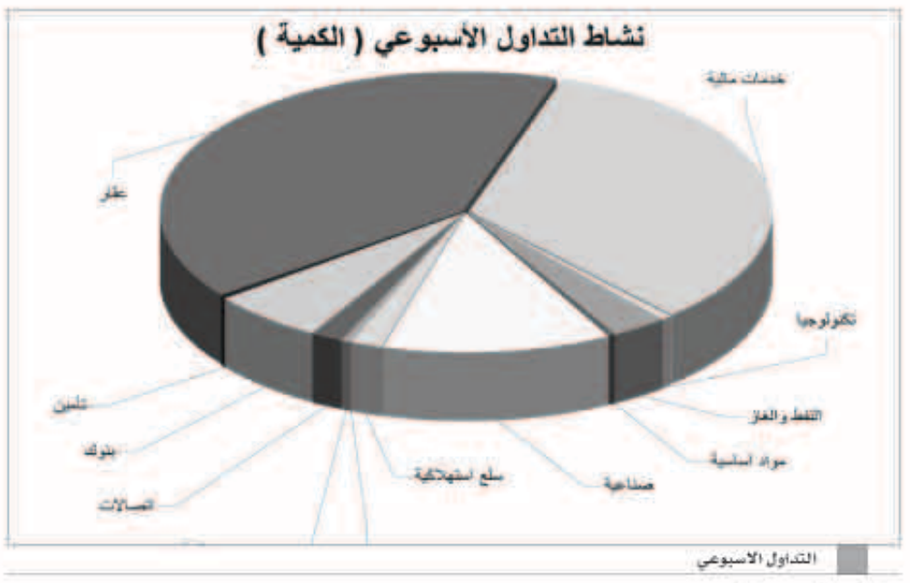

التداول الاسبوعي

من جهة أخرى، أقر مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي في مداولته الأولى بأغلبية 43 عضوا، وقد أشاد وزير التجارة والصناعة بإقرار هذا القانون، موضحاً أنه سيخلق البيئة الاقتصادية الجيدة لتحسين الوضع الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاستثمارات الأجنبية في الكويت تبلغ 1.74 مليار دينار وفقا لقانون الاستثمار الحالي الذي يعمل منذ حوالي عشر سنوات، متوقعاً زيادة حجم الاستثمارات وفق القانون الجديد، نظرا للصلاحيات الأوسع والآليات الواضحة التي ستتضمنها اللائحة الداخلية للقانون.

ولا شك في أن إقرار قانون جديد لتشجيع الاستثمار في الكويت لهو أمراً جيداً وإيجابياً لا بد أن نشيد به، إلا أننا نأمل أن تتوفر في البلاد بيئة اقتصادية رحبة تساهم في جذب المستثمرين الأجانب، فالبيئة الاقتصادية حاليا تعتبر طاردة للمستثمر المحلي، فما بالك بالمستثمر الأجنبي! فرغم توفر بعض العوامل المشجعة للاستثمار مثل معدل الضرائب المقبول لغير المواطنين، والانخفاض النسبي في التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج، إلا أن هناك العديد من المعوقات الجدية التي تمنع المستثمر الوطني قبل الأجنبي من استغلال الفرص التي يوفرها السوق الكويتي، وعلى رأسها البيروقراطية الحكومية المعقدة، وصعوبة الحصول على أراضي للمشاريع الصناعية والاستثمارية وغيرها، وهو وضع مستمر منذ عدة سنوات، مما يعيق رؤية تحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

من جانب آخر، أصدرت شركة «كابيتال ستاندرز» دراسة جديدة حول النمو الوشيك للقطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أكدت أن دول الخليج قد أدركت أهمية تطوير قطاعات غير نفطية تكون قادرة على توليد دخل مناسب للاقتصاد القومي، بحيث أصبحت تسير في الاتجاه الصحيح، وذلك على الرغم من تفاوت سرعة التطبيق من دولة لأخرى. وأشارت الدراسة إلى وجود بوادر انفراج على صعيد السيناريو السياسي في الكويت، إلا أن هناك بعض التلكؤ في تنفيذ خطة التنمية، محذرة الكويت بأنها إذا لم تقم بتطبيق سياسات مالية ثابتة وناجحة لتطوير قطاعها غير النفطي، فاي انخفاض في أسعار النفط سيكون له تأثير كبير على الوضع المالي في الكويت. على صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية في الأسبوع الماضي، فقد تمكن السوق من تسجيل المكاسب لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الخامس على التوالي، وذلك بدعم من عمليات الشراء القوية التي طالت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، وخاصة الأسهم الصغيرة التي لازالت تشهد ارتفاعات قياسية لم تشهدها منذ فترة ليست بالقليلة، وهو الأمر الذي انعكس إيجاباً على المؤشر السعري بشكل خاص، والذي استطاع أن يتخطى مستوى 7.500 نقطة للمرة الأولى منذ شهر أبريل من عام 2010. هذا وقد شهد نشاط التداول نمواً واضحاً خلال الأسبوع الماضي، وخاصة السيولة النقدية، حيث تخطت قيمة التداول في إحدى جلسات الأسبوع الماضي مستوى الـ120 مليون دينار للمرة الأولى منذ أكثر من ثلاث سنوات، نتيجة حالة التفاؤل والثقة التي تسيطر على العديد من المتداولين حالياً، خاصة بعد التحسن الذي طرأ على أسعار الكثير من الأسهم المدرجة، مما شجع المستثمرين على الاستثمار في السوق. وعلى الرغم من موجة الارتفاع التي شهدها السوق خلال الأسبوع الماضي، إلا أن عمليات جني الأرباح والتصحيح الجزئي لازالت تؤثر بشكل او بآخر على أداء بعض الأسهم، إذ لعبت تلك العمليات دورا في تذبذب مؤشرات السوق خلال الجلسات اليومية من الأسبوع، ودفعت بعضها إلى التراجع والإغلاق في المنطقة الحمراء في بعض الجلسات، إلا أن نشاط القوى الشرائية كانت تقف دائماً كحائط الصد أمام أي تراجعات كان يسجلها السوق بسبب عمليات جني الأرباح، وهو ما أدى إلى ارتفاع مؤشراته الثلاثة بشكل ملحوظ. على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 27.97 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.31 في المئة. في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 8.11 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7.593.84 نقطة، مسجلاً ارتفاعا نسبته 4.20 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نموا نسبته 1.94 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 460.73 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1.090.92 نقطة، مسجلاً نموا نسبته 1.82 في المئة. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 61.62 في المئة ليصل إلى 99.90 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نموا نسبته 74.64 في المئة، ليبلغ 1.09 مليار سهم.

مؤشرات القطاعات

سجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي باستثناء قطاعين فقط، وقد تصدر قطاع التأمين القطاعات التي سجلت ارتفاعا، حيث أقفل مؤشره عند 1.056.03 نقطة مسجلا نموا بنسبة 6.82 في المئة، تبعه قطاع العقار في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 6.80 في المئة مغلقاً عند مستوى 1.455.33 نقطة، ثم جاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثالثة، حيث نما مؤشره بنسبة 5.55 في المئة، مقفلاً عند 1.122.22 نقطة. أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع البنوك، والذي أغلق مؤشره عند 1.102.62 نقطة مسجلاً مكاسب بلغت نسبتها 0.70 في المئة.

من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع النفط والغاز تراجعا نسبته 0.95 في المئة مغلقا عند مستوى 1.240.34 نقطة، فيما أقفل مؤشر قطاع الرعاية الصحية عند مستوى 1.061.90 نقطة، متراجعاً بنسبة 0.78 في المئة.

قطاع العقار في المركز الأول

شغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 2.20 مليار سهم شكلت 40.38 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول 1.81 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 33.24 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 12.18 في المئة بعد أن وصل إلى 665.28 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع العقار المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 33.61 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 167.88 مليون د.ك.، وجاء قطاع الخدمات المالية في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 24.33 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 121.54 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 112.53 مليون د.ك. شكلت 22.53 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

لالتزامها بمعايير الجودة

شركة البترول الوطنية تفوز بجائزة ذهبية

فازت شركة البترول الوطنية الكويتية بالجائزة الذهبية «بوابة أوروبا للجودة والتكنولوجيا 2013، والتي تمنحها منظمة «توجهات مبادرات الأعمال» العالمية وتضم أعضاء من نحو 178 دولة حول العالم.

ولبى وفد من الشركة ضم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فهد سالم العجمي، ونائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب لشؤون التخطيط والتسويق المحلي بخيت شبيب الرشيدي، ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام محمد منصور العجمي دعوة لتسلم هذه الجائزة، ضمن فعاليات مؤتمر الجودة العالمي الذي انعقد أخيرا في مركز المؤتمرات الدولي بمدينة فرانكفورت بألمانيا، والذي شارك فيه ممثلون لنحو 80 شركة عالمية تمثل نحو 52 بلدا من أمريكا وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

وعبر الرئيس التنفيذي لمنظمة «توجهات ومبادرات الأعمال» جوسيه بريتو عن الاعتزاز بمنح هذه الجائزة لشركة البترول الوطنية الكويتية ممثلة برئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب المهندس فهد سالم العجمي والوفد المرافق له، للالتزام الكبير بمعايير الجودة، والريادة في مجال تطوير الأعمال وفقا للمقاييس المعترف بها عالميا، مضيفا أن هذه الجائزة تجعل «البترول الوطنية» في مصاف الشركات ذات المستوى العالمي.

وأوضح : أن شركة البترول الوطنية هي الشركة الوحيدة في قطاع النفط والغاز والتي تحوز على هذه الجائزة الذهبية.

فهد العجمي متوسطا الرشيدي ومحمد منصور

صورة صولية من الشهادة المرفقة بالجائزة

من جهته اعتبر نائب رئيس مجلس الإدارة ونائب العضو المنتدب لشؤون التخطيط والتسويق المحلي بخيت شبيب الرشيدي أن الحصول على هذه الجائزة والتكريم على المستوى العالمي للشركة هو مصدر فخر وحصيلة حتمية لجهود العاملين فيها من مختلف المستويات وحرصهم على أن تكون شركتهم من الشركات العالمية التي تحظى باحترام واهتمام في مختلف دول العالم. من جانبه قال المتحدث الرسمي ومدير دائرة العلاقات العامة والإعلام في شركة البترول الوطنية الكويتية محمد منصور العجمي إثر عودة الوفد يوم أمس الأول من ألمانيا: لقد سعدنا بهذه الجائزة العالمية التي تقدر دور شركتنا في الالتزام بمعايير الجودة وضمان استمرارية الأعمال تجاه مجتمعنا، مؤكدا أن الجائزة هي اعتراف دولي بالالتزام عالي المستوى بمعايير الجودة والتميز للقيادة في قطاع النفط والغاز، ولدورها الكبير المهم في نشر الثقافة النفطية في المجتمع.

وأضاف العجمي: أن الجائزة تؤكد أن البترول الوطنية: تعتبر مثالا للالتزام والقيادة والإبداع في استمرارية الأعمال، هذا بالإضافة إلى الالتزام بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة باستخدام أحدث الوسائل التكنولوجية في المصافي ومختلف مواقع الانتاج بالشركة.

وأكد المتحدث الرسمي للشركة بأن هذه الجائزة هي تجديد للتقدير العالمي الذي تتمتع بها الصناعة البترولية بالكويت، مشيرا إلى أن جهود موظفي الشركة بمختلف المواقع والتزامهم بالأنظمة والقوانين والمعايير المعتمدة عالميا ساهم في تحقيق هذه الريادة الدولية، مضيفا أن الكويت تستاهل من أبنائها العطاء وهذه الجهود التي حققت الريادة لشركة البترول الوطنية الكويتية وللقطاع النفطي الكويتي كاملا، وهذه الجائزة إهداء منا إلى الوطن وقيادته.

مؤسسة قطر تشتري خمسة في المئة من حصة شركة الاتصالات الهندية بهارتي

نيودلهي - «كونا»: اعلنت شركة الاتصالات الهندية بهارتي ايرتل ان مؤسسة قطر للاستثمار اشترت بواسطة الصندوق التابع لها حصة قدرها خمسة بالمئة في الشركة مقابل 1.26 مليار دولار. واكدت «بهارتي» في بيان لها عزمها إصدار 199,9 مليون سهم جديد بسعر 340 روبية للسهم أي بعلاوة 7.3 في المئة فوق سعر إغلاق يوم أمس.

وقال مصدر قريب من المؤسسة القطرية انها ستكون مستثمرا نشطا في بهارتي ايرتل رابع أكبر شركة لخدمات الهاتف المحمول في العالم من حيث عدد المشتركين وستحصل على مقعد في مجلس الإدارة. من جانبه قال الرئيس التنفيذي لشركة بهارتي ايرتل سونيل بهارتي ميتال ان «هذه الشراكة تدل على مدى ثقة مؤسسة قطر في شركتنا وخططنا التنموية وتعزز العلاقات الاقتصادية والثقافية بين دولة قطر والهند». من جهته قال القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لصندوق مؤسسة قطر راشد النعيمي «إننا متحمسون لقيامنا بالاستثمار في واحدة من كبرى شركات الاتصالات بالعالم». واضاف «كوننا مستثمرين عالميين للاستثمارات طويلة المدى فإن هذه الحصة سوف تمكننا من التواجد في قطاع سريع النمو في واحدة من أهم الأسواق الناشئة في العالم ونحن نتطلع لمساعدة بهارتي في تحقيق تطلعاتها للوصول إلى مستويات عالمية في هذا المجال». يذكر أن صندوق مؤسسة قطر هو صندوق استثماري عالمي للاستثمارات طويلة المدى تناط به مسؤولية الاستثمار المباشر وإدارته حيث تم إنشاؤه حديثا بهدف توفير مداخيل مستدامة لتمويل عمليات مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

عمان تصدر شهادات بقيمة 431 مليون ريال

مسقط - «كونا»: اصدرت سلطنة عمان أمس شهادات ايداع بقيمة 431 مليون ريال عماني.«الريال العماني يبلغ 2.6 دولار». وذكرت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني أن متوسط سعر الفائدة لتلك الشهادات كان 0.13 في المئة فيما بلغ أعلى سعر مقبول 0.13 في المئة. واشارت الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في التاسع والعشرين من شهر مايو الجاري.

واوضحت أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من الاول من شهر مايو الجاري حتى السابع منه هو واحد في المئة.

وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك فيها البنوك المرخصة فقط أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي ترمي إلى امتصاص فائض السيولة النقدية لدى القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سعر الفائدة وعلى سوق المال بشكل عام.